دور التمويل الإسلامي لحل الأزمة المالية في العراق

د. منهل عبد الغني قلندر
مدرس/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل
Manhal2950@gmail.com

د. مصطفى ناطق صالح
استاذ/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل
Mustafa.n@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/٩/١٤ القبول: ٢٠٢١/١٠/١٠

مستخلص البحث

تتمحور فكرة البحث حول دور التمويل الاسلامي خلال صيغه المتنوعة كالمشاركة والمرابحة والمضاربة وغيرها للتقليل من الازمة المالية ولتقدم نموذجا لمعالجتها، حيث يتسم التمويل الاسلامي بتنوع طرقه سواء العينية ام النقدية. وما تؤديه المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية من دور كبير بهذا الشأن لابد ان يحقق التعافي للأنشطة التجارية التي توقفت او اضرت بها اي ازمة مالية او اقتصادية. ولابد من الاشارة لوجود معالجات تشريعية متنوعة للتمويل الاسلامي في العراق من خلال صدور قانون المصارف الاسلامية في العراق عام ٢٠١٥ واعتماد البنك المركزي لضوابط خاصة لأدوات التمويل الاسلامي لعام ٢٠١٨ ومدى اثرها في معالجة وتقليل اثار الازمات المالية . وبالتالي لابد من بيان مدى تحقيق التمويل الاسلامي لمعالجة فعلية حقيقية بعيدا عن التمويل الربوي التقليدي؟ وبيان صور التمويل الاسلامي، واي القطاعات التي يخدمها اكثر من غيرها؟ وما هو موقف المصارف الاسلامية من ادوات التمويل الاسلامي في العراق؟

كلمات مفتاحية: العراق؛ التمويل؛ التمويل الإسلامي؛ الازمة المالية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Role of Islamic Finance in Iraq's Financial Crisis Resolving

Lec. Dr. Manhal A. Qalander **Prof. Dr. Mustafa N. Salih**
/ College of Law/ University of Mosul
Manhal2950@gmail.com Mustafa.n@uomosul.edu.iq

Received:14/9/2021 Accepted: 10/10/2021

Abstract

The purpose of the research revolves around the role of Islamic finance through its various forms such as participation, murabaha, speculation, and others to reduce and address the financial crisis as Islamic finance is characterized by the diversity of its methods, whether in kind or cash. . The great role performed by Islamic banks and financial institutions in this regard must achieve the recovery of commercial activities that have been suspended or affected by any financial or economic crisis. It should be noted that there are various legislative treatments for Islamic finance in Iraq through the issuance of the Islamic Banking Law in Iraq in 2015 and the special controls for Islamic financing tools for the year 2018, adopted by the Central Bank, and the extent of their impact in addressing and reducing the effects of financial crises. Therefore, it is necessary to explain the actual and real treatment achieved by Islamic finance away from traditional usurious finance? and a description of the forms of Islamic finance, and which sectors it serves more than others? What is the position of Islamic banks on Islamic financing tools in Iraq?

Keywords: Iraq; financing; Islamic financing; financial crisis.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

فكرة البحث واهميته: ان المشاريع التجارية والاستثمارية تحتاج الى ما تستند اليه لتبقى ثابتة ومتماسكة لكي تنشط اعمالها وتعطي ثمارها في مجال التنمية الاقتصادية. ومن اهم تلك الاسس وجود التمويل المناسب الذي يساعد على تحقيق النتائج المرجوة، وتتنوع التمويلات التي يمكن الاستفادة منها في سبيل ذلك، فبعد ان كان التمويل التقليدي هو السائد وبالمرتبة الاولى اضحى الان متراجعا ويعاني الازمات المالية الخانقة والمعقدة في كل دول العالم، ليظهر دور التمويل الاسلامي من خلال صوره المختلفة، بحيث يمنح المتعاملين والتجار والافراد على حد سواء الضمانات المتميزة في سبيل التمتع بهذا التمويل وايجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم المالية من خلال المفاهيم الاسلامية والتمسك بأحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها المالية المشروعة في التعاملات التجارية المختلفة.

لذا فقد انتشر التمويل الاسلامي نتيجة الصدمات المتعاقبة على الاقتصاد والتجارة والاستثمارات وعلى كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية، ليؤدي ذلك الى قيام الدول بالاستفادة من ادوات التمويل الاسلامي لتؤكد الشريعة الاسلامية انها شريعة للإنسانية جمعاء وهي شريعة مرنة صالحة كل زمان ومكان.

مشكلة البحث: تتمثل المشاكل الرئيسة للموضوع بالاتي:

١. يعاني العراق من تغيير كبير وشامل في نظامه الاقتصادي والتجاري منذ عام ٢٠٠٣ وان هذا التحول صادفه العديد من الازمات المتنوعة وخصوصا المالية والاقتصادية.

٢. ضعف الواقع المصرفي التمويلي بشكل عام والاسلامي منه بشكل خاص وحداثة التجربة المصرفية الاسلامية العراقية والتي بدأت بشكل رسمي وواسع منذ اقرار قانون المصارف الاسلامية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ وانتشار المصارف الاسلامية.

٣. ان التمويل الاسلامي غير مفعل بشكل واسع في العراق مما يشكل عائقا كبيرا في سبيل مواجهة الازمات المالية والاقتصادية المختلفة، فضلا عن انعدام الدراسات القانونية المتخصصة بهذا المجال المهم.

٤. عدم وجود جهة متخصصة في العراق لفض منازعات المصارف الاسلامية والمعاملات المالية الاسلامية نظرا لما تتمتع به هذه المنازعات من طبيعة خاصة تحتاج لخبراء متمرسين في الفقه الاسلامي والقانون لفهمها وايجاد الحلول المناسبة لها

هدف البحث: يركز البحث على مفهوم التمويل الاسلامي والتعرف عليه عن قرب وعن اهم صوره او ادواته التي من خلالها يتم تقديم هذا التمويل المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية خدمة للتنمية والتطور الاقتصادي في الدولة وتحقيق مصلحة المجتمع في ذلك.

تساؤلات البحث: يستهدف البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١-ما هو التمويل الاسلامي وبماذا يفترق عن التمويل التقليدي؟

٢-ما اهمية التمويل الاسلامي والتي جعلته يحقق تقدما كبيرا على مستوى العالم؟

٣-ما هي صور التمويل الاسلامي؟

٤-كيف يمكن الاستعانة بخدمات التمويل الاسلامي في القضاء على الازمات المالية والاقتصادية ؟

نطاق البحث: ان موضوع التمويل الاسلامي يركز على بيان دور المصارف الاسلامية في منح التمويل المناسب للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية والتنموية المتنوعة ومعالجتها للازمات المالية المختلفة.

منهجية البحث: ان موضوع البحث يتعلق بالمنهج القانوني التحليلي لنصوص التشريعات الخاصة بالمصارف الاسلامية المتعلقة بالتمويل الاسلامي في العراق وفقا لقانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ النافذ، واهم ضوابط البنك المركزي العراقي بهذا الشأن وهي ضوابط ادوات التمويل الاسلامي الصادرة عام ٢٠١٨، ودليل الخدمات المصرفية الاسلامية الصادر من البنك المركزي العراقي عام ٢٠٢٠ .

هيكلية البحث سيتم تقسيم موضوع البحث وفقا للخطة ادناه:

المبحث الاول: مفهوم التمويل الاسلامي.

المبحث الثاني: اثار عقود الاستثمار والتمويل الاسلامي لحل الازمة المالية.

المبحث الاول

مفهوم التمويل الاسلامي

تشكل الحاجه الملحة الى التمويل ركيزة مهمة واساسية لتوفير الاموال وانهاء الازمات المالية المختلفة، ويتنوع التمويل بأشكاله المتنوعة ، لذا فالأمر يحتاج منا الى بيان تعريف التمويل الاسلامي وتسليط الضوء على اهميته نظريا وعمليا وبيان خصائصه مع ضرورة تمييزه من التمويل التقليدي وفقا للمطالب الآتية:

المطلب الأول: التعريف بالتمويل الاسلامي واهميته

يقتضي البحث للتعرف على هذا النوع من التمويل بدقه وفهم مضمونه وبيان اهميته ومميزاته النظرية والعملية وذلك وفقا للفرعين الآتيين:

الفرع الأول: تعريف التمويل الاسلامي

يقصد بالتمويل الاسلامي: "تقديم الاموال العينية او النقدية ممن يملكها او الموكل اليه (المصرف الاسلامي مثلا) الى فرد او شركه ليتصرف بها ضمن احكام وضوابط الشريعة الإسلامية كما في التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة" (علي، ٢٠١٠، ١٢٥) .

وعرف من جانب اخر بانه: "تقديم الخدمات المالية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها التي تحرم التعامل بالربا والغرر وكل انشطه التمويل التي تضر المقصد العام الشرعي" (دعاس وأمين، ٢٠١٨، ٢٤٤)، ويعرف كذلك التمويل الاسلامي على انه: "تقديم المال نقدا او عينا من مالكه لجهات اخرى تحتاج له طلبا للربح مقابل عائد يتفقان عليه يبيحه الشرع" (بلهادف، ٢٠٢٠، ٢٩٨).

ولقد عرف ايضا بانه "تقديم مال ليكون حصة مشاركة براس المال او انه قيام جهة بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء او تأجير الآلات والمعدات وغيرها" (المكاوي، ٢٠١٠، ١٤٨).

ويلاحظ على التعاريف السابقة انها توضح ان التمويل يكون بتوفير السيولة نقدا ام عينا، والتعاريف من جهة اخرى ركزت على بيان ادوات التمويل الاسلامي كالمشاركة والمضاربة والاجارة وغيرها فجاءت موضحة للصور الخاصة بالتمويل الاسلامي.

ومما سبق يمكن ان نعرف التمويل الاسلامي بانه هو: "توفير القدر اللازم من الاموال العينية او النقدية تمنح لأشخاص طبيعية او معنوية لاستغلالها في مشاريع استثمارية وتنموية معينة لتحقيق زيادة الدخل القومي في اطار احكام الشريعة الاسلامية".

الفرع الثاني: أهمية التمويل الاسلامي

يحقق التمويل الاسلامي فوائد مهمة عدة وعلى الأصعدة كافة وهذا نابع من الاهمية الكبرى التي نتجت عنه نستوضحها بالآتي:

١-انتشار التمويل الاسلامي بشكل كبير مقابل التمويل التقليدي نظرا لان الاخير ادى لانتشار الازمات المالية المتنوعة والخطيرة (دعاس وأمين، ٢٠١٨، ٢٤٤)، بسبب توافر الفوائد الربوية واحتساب الفوائد التاخيرية عند التأخر بالسداد.

٢-زيادة الطلب على مصادر التمويل الاسلامي من قبل شرائح كبيرة ومتنوعة بالمجتمع ومن خلال دخولها الاسواق المالية الدولية حيث من المتوقع ان ترتفع اصول التمويل الاسلامي الى (٣٨٠٩) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣ (بلهادف، ٢٠٢٠، ٣١٥)، وذلك لأنها لا تقترن بالفوائد.

٣-يستطيع التمويل الاسلامي تحقيق تنمية في المشروعات القائمة وتحقيق الربح المناسب فيها والتقليل من الازمات المالية (سعيداني، ٢٠١٧، ٩٧)، من خلال صوره وادواته المالية المتلائمة.

٤-ان تفعيل ادوات التمويل الاسلامي والالتزام بضوابطها الشرعية الاسلامية يؤدي بالتأكيد الى زيادة الدخل والتقليل من الازمات المالية والتضخم الاقتصادي (الوادي وسمحان، ٢٠١٢، ١١٨-١١٩).

٥-وجود صيغ خاصة ومقبولة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ادى ذلك لإقبال الجهات المختلفة اليها لغرض الاستفادة منها وتحقيق رغبتها في مجال التمويل اللازم والمناسب، كما في صيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة على سبيل المثال (الرفاعي، ٢٠٠٧، ٨٩؛ النظام الداخلي لمصرف النهرين الإسلامي في العراق رقم ١ (ن.د.م.ن)، المادة ٣/١١؛ قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم ٤٣ (ق.م.إ.ع)، ٢٠١٥، المادة ٢/ثانياً) .

٦-تبرز فوائد التمويل الاسلامي من خلال وجود الاموال الضخمة الكبيرة والمتنوعة والتي يتم استثمارها بصيغ متنوعة اسلامية ولتحقيق تمويل التجارة والمشروعات المتنوعة بعيدا عن القروض الربوية (خلف، ٢٠٠٦، ٢٦٨؛ سراج، ١٩٨٩، ١٤٩؛ ق.م.إ.ع، المادة ٢/ ثانياً).

٧-تركزت اهمية التمويل الاسلامي من خلال الاحصائيات المهمة والاساسية حول حجم التمويل الاسلامي فقد كان بمقدار(١,٨) ترليون دولار عام ٢٠١٣ ليتعدى حاجز (٣) ترليون عام ٢٠١٧ وهذا دليل مهم على تزايد الطلب على التمويل الاسلامي في انشاء وتطوير المشاريع من خلال توفير السيولة (دعاس وأمين، ٢٠١٨، ٢٤٧).

٨-من مميزات التمويل الاسلامي المتنوعة تقديم خدماتها التمويلية المتنوعة للمشاريع الصناعية والانشطة التجارية المختلفة (ق.م.إ.ع، المادة ٢؛ قانون مصرف النهرين الإسلامي في العراق رقم ٩٥ (ق.م.ن.إ.)، ٢٠١٢، المادة ٨/ أولاً) مما يساعد على تنشيطها ويؤدي الى زيادة الدخل القومي وحل الازمات المالية والاقتصادية.

ومما سبق نجد ان تنشيط التمويل الاسلامي من جديد لتحقيق انجازات كبيرة واخذ مكانته المتميزة في مجال الانشطة التجارية والاستثمارية بعيدا عن الصور المحرمة والتي تسبب الازمات المالية وتعيق تطور التجارة والتنمية الاقتصادية لأي دولة، بسبب ان تراكم فوائد القروض في التمويل التقليدي عند تعثر تنفيذ المشروع يؤدي لصعوبة الوفاء بها وظهور ازمات مالية لتلك المشروعات.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الاسلامي وتمييزه من التمويل التقليدي

لابد هنا من بيان اهم الخصائص التي يتمتع بها التمويل الاسلامي ويقوم عليها، ومن جانب اخر لابد من تمييز التمويل الاسلامي من التمويل التقليدي وبيان ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: خصائص التمويل الاسلامي

للتمويل الاسلامي خصائص مهمة تتمثل بالآتي:

١-خلوه من المخالفات الشرعية المحرمة وتطابقه مع احكام الشريعة الاسلامية.

٢-التمويل الاسلامي هدفه نفع الاخرين وتحقيق غاياتهم في اقامة المشاريع وتطويرها (دعاس وأمين، ٢٠١٨، ٢٤٥؛ ق.م.إ.ع، ٢٠١٥، المادة ٢/ أولاً).

٣-ان التمويل الاسلامي يحقق الرفاهية والتنمية الاقتصادية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية (المكاوي، ٢٠١٠، ١٤٦).

٤-التمويل الاسلامي جاء لينهي التعامل بالفوائد الربوية مما يؤدي الى انخفاض تكلفة المشاريع وانخفاض ثمن السلع ويحقق مزايا الاستثمار والتطوير (بلهادف، ٢٠٢٠، ٢٩٩؛ ق.م.إ.ع، ٢٠١٥، المادة ٥/ أولاً).

٥-للتمويل الاسلامي صور متنوعة ومختلفة وكل واحدة منها تتلائم مع نوعية خاصة من المشاريع التجارية او الاستثمارية.

٦-نجد ان من خصائص التمويل الاسلامي المهمة تمتع منازعاته بطبيعة خاصة وحاجته لجهة خاصة ومتخصصة ذات خبرة للنظر بقضايا المعاملات المالية الاسلامية بسبب الخصوصية التي تتمتع بها هذه المعاملات والمصارف وحاجتها الى فقهاء في الفقه الاسلامي والقانوني لفهمها وايجاد الحل المناسب والملائم لها، لذا يتوجب على المشرع العراقي ومجلس القضاء الاعلى إيجاد محكمة متخصصة بقضايا المصارف الاسلامية في العراق، ونقترح النص الآتي: "**تشكيل محكمة بكل منطقة استئنافية تختص بنظر منازعات المصارف الاسلامية وانشطتها مكونة من قضاة لا يزيد عددهم عن ثلاثة قضاة لهم معرفة وتخصص في مجال المصارف الاسلامية**".

الفرع الثاني: تمييز التمويل الاسلامي من التمويل التقليدي

يتميز التمويل الاسلامي من التمويل التقليدي بامور اساسية مهمة عدة لابد من بيانها وتوضيحها لكي نصل الى فكرة واضحة في اعتماد التمويل الاسلامي. اذ يعتمد التمويل التقليدي على القروض بفائدة بشكل أساسي (بلبشير وبلبشير، ٢٠٢٠، ٢٥٠) بينما التمويل الاسلامي لا يعتمد على القروض بفوائد انما قد يظهر بالمشاركة مع الغير او مرابحة او مضاربة.

ونجد ايضا ان تكلفة التمويل الاسلامي اقل بكثير من التمويل التقليدي اذ ان التمويل الاسلامي لا يسمح بتأخير سداد الدين، وفرض الفوائد الربوية التاخيرية عليه، وعلى العكس في التمويل التقليدي من مصلحة الدائن التأخر بسداد الدين من المدين لفرض الفوائد (بلهادف، ٢٠٢٠، ٣٠١).

ويحقق التمويل الاسلامي الاستقرار بشكل كبير حيث ان المؤسسات المالية الاسلامية المانحة لهذا التمويل تتحمل مع العملاء الربح والخسارة مما يخفف من الخسارة وظهور الازمات وهذا على العكس منه بالتمويل التقليدي الذي يعد سبباً رئيساً في ظهور الازمات المالية والاقتصادية (بلهادف، ٢٠٢٠، ٣٠١).

وكما هو معلوم يخضع التمويل الاسلامي للقواعد والضوابط الشرعية الاسلامية وذلك لان عقود التمويل الاسلامي لابد ان تتطابق مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها ولا تخالفها، وهذا على العكس منه في التمويل التقليدي. وبالآتي فان التشريعات المصرفية الاسلامية تشير الى محظورات لا يمكن التقرب منها والعمل بها كما في حظر التعامل بالفوائد الربوية اخذا وعطاءً، والتمويل لسلع او خدمات غير مشروعة في ظل احكام الشريعة الإسلامية (ق.م.إ.ع، ٢٠١٥، المادة ٦).

المبحث الثاني

اثار عقود الاستثمار والتمويل الاسلامي لحل الازمة المالية

يتميز التمويل الاسلامي بوجود صور مختلفة عدة له، بعضها في الاستثمار المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية وبعضها الاخر يتعلق بالتمويل ولكل منها اثر في التصدي للازمات المالية والاقتصادية، وعليه سيتم بيان ذلك وفقا للمطلبين الآتيين:

المطلب الأول: عقود الاستثمار الاسلامية واثرها

استكمالا للدور الذي يمارسه البنك المركزي العراقي من اجل تسليط الضوء على طبيعة الخدمات المقدمة من قبل المصارف الإسلامية اصدر الدليل المسمى "دليل الخدمات المصرفية الإسلامية" عام ٢٠٢٠[١] وجاء دليل الخدمات المصرفية الإسلامي الصادر من البنك المركزي العراقي كمساهمة منه في تحقيق رؤية هذا البنك في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق من خلال قيام المصارف الإسلامية بتبني منتجات إسلامية مبتكرة من أجل منح خيارات متعددة للجمهور ومتوافقة مع تطور العمل المصرفي الإسلامي.

ويهدف الدليل لتعريف الجمهور بالخدمات المتوفرة في المصارف الإسلامية ومميزات كل منها الأمر الذي ينعكس على زيادة تعامل الجمهور مع المصارف الإسلامية ويمثل هذا الدليل استكمالا للتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي وليس بديلا عنها حيث تم اعداده على وفق المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية[٢]، والمعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية[٣]، وكذلك عن أفضل الممارسات المصرفية المعتمدة (دليل الخدمات المالية المصرفية الإسلامية (د.خ.م.م.إ.)، ٢٠٢٠، ١).

ولابد ايضا من بيان تأثير هذه العقود ايضا على حل الازمات المالية والاقتصادية، وهذا ما سيتم بيانه في الفروع الاتية:

الفرع الأول: المضاربة

المضاربة: "هي عقد بين طرفين يقدم احدهما المال والاخر العمل على ان يتم توزيع الارباح بينهما حسب العقد اما الخسارة المالية يتحملها الطرف الذي قدم المال والخسارة توزع عليهم حسب حصصهم المالية" (المصري، ٢٠٠٩، ٢٢٥).

يقوم المصرف الاسلامي بتقديم المال للمشاريع ويكون الطرف الأول في العقد، اما الطرف الثاني فهو المضارب وهو يقدم العمل والجهد والخبرة في مجال معين وفق مشروع يتوافق مع اهداف المصرف. وعليه تكون المضاربة هي وسيلة لاستثمار أموال المودعين في المصارف والتي لا يملك اصحابها خبره في الاستثمار وذلك عن طريق تقديمها الى اشخاص يمتلكون خبرات وكفاءات ولا يملكون المال (بلبشير وبلبشير، ٢٠٢٠، ٢٤٠).

وتؤدي المصارف الإسلامية دورا كبيرا في حل الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية في العراق عن طريق استثمار الأموال المودعة لديها في مشاريع اقتصادية مشروعة تعكس ثمارها على الناحية الاجتماعية بصيغة المضاربة وقد نصت ضوابط ادوات التمويل الاسلامي لعام ٢٠١٨ (الضوابط الخاصة لأدوات التمويل الإسلامي (ض.خ.أ.ت.إ.)، ٢٠١٨، رقم ٢٨٩/٣/٩) على شروط رأس المال المضارب وشروط الربح والخسارة في المضاربة والمعالجات المحاسبية للتمويل بالمضاربة وصلاحيات المضارب وكذلك حالات انتهاء المضاربة.

إن ما تقدمه المصارف الإسلامية وفق صيغة المضاربة لدعم المشاريع المتنوعة له بالغ الأثر والأهمية في حل الازمه المالية والاقتصادية والاجتماعية في العراق إذا أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على الناحية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما لترابطهما الوثيق إذ ان الاقتصاد له تأثير مباشر على الناحية الاجتماعية، اذ ان الاستثمار يؤدي إلى زيادة دخل الفرد من الناحية الاقتصادية ومعالجة البطالة واثارها على الناحية الاجتماعية.

وبالتالي نستنبط ان مجموع زيادة الدخل الفردي يؤدي لزيادة الدخل القومي وهو الأثر المهم في حل الأزمة المالية .

أن المضاربة[٤] تؤدي دورا مهما في حل الازمه الاقتصادية والاجتماعية من خلال (سراج، ١٩٨٩، ٢٤٠) الآتي:

١- إن هدف المصارف الإسلامية من صيغة الاستثمار عن طريق المضاربة وتحقيق التنمية الاقتصادية هو عن طريق تمويل المشاريع المتنوعة في مجال التجارة والاستثمار وتوفير فرص العمل للحرفيين والفنيين وأصحاب الخبرات العملية للقيام بنشاطاتهم وزيادة الدخل القومي.

٢- تهدف كذلك المضاربة إلى استثمار المال الغير مستخدم من قبل المودعين في المصارف الإسلامية لاستثماره وتداوله في السوق مما ينشط الاقتصاد.

٣- تساهم المضاربة في القضاء على البطالة التي تعد الأكثر انتشارا والتي لها الاثر في شيوع الجرائم والمشاكل الأسرية (خلف، ٢٠٠٦، ٢٢٨)، اذ تعد المضاربة علاجا لهذه المشكلات وتقضي على اسبابها وحل الازمة الاجتماعية والاقتصادية.

٤- المضاربة تعمل على جذب الكفاءات والخبرات وتوجيهها نحو الانتاج المتلكئ في المجتمع لغرض تنشيطها وتوفير السلع الضرورية سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية.

٦- تعمل المضاربة على التعاون والانسجام بين اصحاب رؤوس الاموال واشخاص العمل عن طريق زيادة رؤوس الاموال وفرص العمل للأشخاص مما ينهي حالة الضغينة والصراع الاجتماعي، لذلك يعد استثمار الاموال من قبل اصحابها هي مشاركتها مع الاخرين (العجلوني، ٢٠١٢، ٢١٨)، مما يحقق الترابط والتقارب الاجتماعي.

الفرع الثاني: المشاركة

عرفت المشاركة بانها: "تقديم المصرف والزبون المال بنسب متساوية أو متفاوتة من اجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما مالك لحصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة أو مستحقا نصيبه من الارباح تقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك (الوادي وسمحان، ٢٠١٢، ١٩٣-١٩٤).

وعرفت المشاركة ايضا انها "اشتراك طرفين أو أكثر لتمويل مشروع معين قد يكون في رأس المال أو قد يكون عمل وراس مال حسب العقد وتكون موافق للشريعة الاسلامية" (بلبشير وبلبشير، ٢٠٢٠، ٢٤١).

ويهدف التمويل بصيغه المشاركة إلى النهوض بالحالة الاقتصادية التي تسهم في حل الأزمة المالية وهذا الهدف المباشر، أما الهدف الغير المباشر فهو الارتقاء بالحالة الاجتماعية للمنتفع. اذ ان المشاركة تحقق اهمية اقتصادية واجتماعية من خلال (علي، ٢٠١٠، ١٣٠) الآتي:

١- القضاء على التعامل بالربا (الفائدة) والمحرمة شرعا والتي تتعامل بها المصارف التقليدية من خلال الاقراض واستثمار أموالها.

٢- تساهم المشاركة لزيادة الإنتاج من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو المشاركة في مشاريع قائمة أصلا ولكنها متعثرة.

٣- تؤدي المشاركة لزياده الدخل القومي عن طريق زيادة دخل الفرد وذلك عن طريق استثمار رؤوس الأموال المودعة لدى المصارف الإسلامية.

٤- تحقق صيغة المشاركة زيادة عدد العاملين من خلال التوسعات للمشاريع وإنشاء مشروعات جديدة وهذا يقضي بدوره على البطالة ويحقق الارتقاء بالجانب الاجتماعي والقضاء على آثارها.

٥- تؤدي المشاركة للتقليل من تفاوت الدخول وتوزيعها بشكل لما يحقق الوئام والانسجام في المجتمع.

٦- هدف المشاركة هو تطوير ومعالجة المشاريع المتعثرة لفترات طويلة وعدم افلاسها وتصفيتها، وهي تلك المشاريع ذات الطبيعة الإنتاجية والتي يكون البلد بحاجة إليها (خلف، ٢٠٠٦، ٢٦٨).

٧- الحد من استيراد البضائع من خلال توفير هذه السلع التي تكون زراعية او صناعية او خدمية مما يقلل من اخراج الأموال من البلد وهذا بدوره يسهم في حل الأزمة المالية (العجلوني، ٢٠١٢، ٢٢٩).

٨-تعد المشاركة من اهم وسائل واساليب التمويل العقاري، لأنها تستند على شراكة حقيقية متوافقة مع مقاصد الشريعة الاسلامية وتوزع المسؤولية بين كل الشركاء (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ١٩).

هذا وقد بين البنك المركزي ضوابط المشاركة إذ وضح فيها اركان المشاركة وكيفية انعقاد الشركة والأحكام العامة لها والضمانات والمعالجات المحاسبية والاحكام الشرعية (ض.خ.أ.ت.إ.، ٢٠١٨، ٤٧).

المطلب الثاني: عقود التمويل الاسلامية واثرها

يوفر التمويل الاسلامي من خلال صوره الخاصة ادوات تمويلية مهمة لها اثر كبير في معالجة الازمات المالية والاقتصادية، وعالجت ضوابط البنك المركزي العراقي مثل هذه التمويلات وذكرت ايضا في دليل الخدمات المصرفية الاسلامية الصادرة من البنك المركزي العراقي، وهذا ما سيتم بحثه ضمن الفروع الآتية:

الفرع الأول: المرابحة

تعد المرابحة صيغة من صيغ تمويل المصارف الإسلامية، وتعرف بانها: "شراء المصرف سلعة وتملكها بثمن معلوم ومن ثم بيعها الى الزبون بثمن الذي اشتراه المصرف مضافا اليه ربح معلوم على أن يقوم الأخير بسداد الثمن مع الربح للمصرف على شكل اقساط" (العجلوني، ٢٠١٢، ٢٣٨).

وقد بين البنك المركزي العراقي ضوابط المرابحة ضمن دليل الخدمات المصرفية الاسلامية لعام٢٠٢٠ والخطوات الأساسية لتقديم خدمة المرابحة والمتمثلة

بضرورة تقديم طلب من الزبون للمصرف لشراء السلعة، وقبول مصرف عملية الشراء من قبله ويحدد موعد مع الزبون لشراء السلعة بعد تملك المصرف لها ويشترط قيام المصرف بشراء السلعة بالنقد، وبعد ذلك يقوم المصرف ببيع السلعة للزبون باجل مع زيادة ربح متفق عليه بينهما وقيام الزبون بدفع المبالغ المترتبة عليه بالتقسيط وحسب الاتفاق مع المصرف (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ٨).

ان المرابحة لها اهداف اقتصادية ومالية واجتماعيه لحل الأزمة المالية في العراق عن طريق المصارف الإسلامية وتحقق هذه الأهداف من خلال الآتي (الحافي، ٢٠١٠، ٤٩٨):

١- القضاء على الربا عن طريق شراء المصرف السلعة وبيعها للزبون بطريقة مشروعة وليست على شكل قرض.

٢- المرابحة تحقق اليسر والسهولة في استثمار رأس المال حيث لا تحتاج الى دراسة تفصيليه كما في صور التمويل والاستثمار.

٣- تعد المرابحة وسيلة فعالة لتمويل النشاط التجاري من خلال البيع بالأجل الذي يعد وسيلة مهمة لحل الازمة المالية وغالبا ما يستفاد منها صغار التجار.

٤- تسهم المرابحة في زيادة الإنتاج من خلال شراء المواد الاولية وتحقق بذلك زياد وتلبية حاجة السوق.

٥- تؤدي المرابحة دورا في شراء الآلات والمعدات اللازمة للمشاريع الصغيرة أو الصناعية والمساهمة في القضاء على البطالة واثارها من خلال تشغيل اكبر عدد من العمال مما يخدم الجانب الاجتماعي.

ويجدر بنا الاشارة لموقف مجمع الفقه الإسلامي بقراره المرقم (٢، ٣) بشأن المرابحة للآمر بالشراء في دورته المنعقدة بالكويت الدورة الخامسة من ١٠-١٥/كانون الأول ١٩٨٨ بوصفه بيع جائزاً شرعا ومتوافقاً مع احكام الشريعة الإسلامية (الحافي، ٢٠١٠، ٤٩٧؛ سراج، ١٩٨٩، ٣٥٠).

الفرع الثاني: الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

اورد البنك المركزي العراقي تعريفا لها في دليل الخدمات المصرفية الاسلامية بأنها: "عقد بين المصرف والزبون يقوم المصرف بشراء الأصول مثل سيارات او معدات وتأجيرها للزبون مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر للمصرف على اقساط خلال مدة محددة وفي حالة الاجارة المنتهية بالتمليك فإن ملكية السلعة تنتقل إلى المستأجر عند سداد آخر قسط" (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ٩).

وقد عالج البنك المركزي العراقي الإجارة وضوابطها في هذا الدليل وحدد الخطوات الأساسية لتقديم خدمة الإيجار المنتهي بالتمليك حيث لابد ان يقدم الزبون طلب للمصرف لاستئجار اصل معين كعقار مثلا بعد أن يشتريه المصرف يدفع ثمنه ويحدد في الطلب الأصل المراد استئجاره ومدة التأجير وبعدها يتابع المصرف الطلب وفي حالة الموافقة يتم إبلاغ الزبون بالموافقة وتحدد الشروط في العقد كمده الايجار والقسط وتوقيع عقد الإيجار بين المصرف والزبون، مع تقديم وعد من المصرف لمصلحة الزبون بتمليك الأصل المستأجر عند نهاية مدة التأجير وبعدها يتنازل المصرف للمستأجر عن الأصل (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ١٠).

وللإجارة والاجارة المنتهية بالتمليك اهدافا اقتصادية ومالية تساهم في حل الأزمة المالية وتقضي على آثارها والتي تؤثر على الناحية الاجتماعية من خلال (الوادي وسمحان، ٢٠١٢، ١٩٨؛ علي، ٢٠١٠، ١٩٨):

١- توفير السيولة النقدية للمستأجر من خلال التمويل الذي يقوم به المصرف الإسلامي ويخفف من اعباءه المالية مما يجعله يستمر في نشاطه الاقتصادي.

٢- يوفر للمستأجر الحصول على الآلات والمعدات الحديثة المتطورة لغرض الانتاج الافضل للسلعة من ناحيه الدقة والكفاءة لنشاطه الاقتصادي بأسرع وقت مما يزيد الإنتاج .

٣- يقضي على البطالة من خلال توسيع المشاريع والحاجة الى ايدي عامله اضافيه، وهذا بدوره يقضي على اثار البطالة.

٤- يساهم في توفير الإنتاج وزيادة الدخل القومي و الاكتفاء الذاتي لذا تعد الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك احدى صيغ التمويل للمصارف الإسلامية لحل الأزمة المالية والاقتصادية.

الفرع الثالث: السلم(السلف)

عرفه البنك المركزي العراقي في دليل الخدمات المصرفية الإسلامية على أنه: "بيع آجل بثمن عاجل لأنه معاملة مالية يتم بموجبها تأجيل دفع الثمن تقديمه نقدا من طرف المشتري(المسلم)الى البائع(المسلم إليه) الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفاته من أجل معلوم" (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ١٢).

ونلحظ أن البيع يعد مبادلة مال بمال والذي عادة هو مبادلة السلعة معينة بمال فإذا كان التبادل الفوري سمي البيع نقدا وإذا استلم السلعة وأجل دفع الثمن عُدَ البيع بالأجل، اما اذا تم استلام ثمن السلعة وتأجيل تسليم السلعة لمدة معينة يسمى هذا البيع السلم (خلف، ٢٠٠٦، ٢٣١)، ولبيع السلم اهميه اقتصادية واجتماعية تكمن بما يأتي (سراج، ١٩٨٩، ٣٠٠):

١- يوفر احتياجات المجتمع من السلع بسرعة من خلال صيغة السلم بالتمويل وذلك يؤدي لرفع معيشة الأفراد اقتصاديا والقدرة على شراء السلع بأسعار مناسبة

٢- يسهم في حل الأزمة المالية من خلال تنشيط الزراعة بشكل خاص والمساهمة في المشاريع الصغيرة والمتعثرة وتنشيطها.

٣-تؤدي المصارف الإسلامية دورا كبيرا في بيع السلم عند تمويل التجارة إذ يحصل التاجر على المال من المصرف عاجلا مقابل تسليم البضاعة المتفق عليها أجلا وبالآتي يتيح للتاجر أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة المطلوبة أو في دفع ثمن البضائع للمصانع أو المزارع التي تبيعه ما يتاجر فيها (العجلوني، ٢٠١٢، ٢٥٩).

الفرع الرابع: الاستصناع والاستصناع الموازي

اورد دليل الخدمات المصرفية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي العراقي بأنه: "قيام الزبون المستصنع بتقديم طلب للمصرف الصانع من أجل قيام الاخير بصناعة سلعة محددة المواصفات مقابل ثمن يتفق عليه الطرفان إما اقساطا أو مؤجلا" (د.خ.م.م.إ.، ٢٠٢٠، ١٤).

واما الاستصناع الموازي: "فهو عقد يتم بموجبه قيام من يطلب منه الاستصناع بالطلب من اخر للقيام بالمهمة ويوقع معه عقد استصناع اخر جديد بذات الشروط السابقة ويتم تقاسم الارباح بين الطرف الثاني الذي طلب منه الاستصناع اولا والطرف الثالث الذي طلب منه الاستصناع ثانيا الناجمة عن ذلك" (خلف، ٢٠٠٦، ٢٨٥-٢٨٦).

ولهذا العقد اهمية اقتصادية كبيرة تتمثل بالآتي (خلف، ٢٠٠٦، ٢٨٨):

١- يساهم في زيادة الدخل من خلال التشغيل في شتى انواع الصناعات وانتاج السلع.

٢- تقضي على البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة وتوفير الدخل لهم والقضاء على البطالة وآثارها على الناحية الاجتماعية.

٣- يساعد في تطوير الصناعة وتطوير الإنتاج من خلال استخدام الآلات والمكائن ذات التكنولوجيا المتطورة وعالية الكفاءة.

٤- يساهم في حل الازمه المالية من خلال زيادة الإنتاج والحد من استيراد البضائع وخروج العملة الصعبة من البلد.

٥-تصنيع بدائل عن البضاعة المستوردة مما يقلل من اخراج العملة الصعبة وبذلك تساهم في حل الازمة المالية والاقتصادية وتطوير الصناعة الوطنية.

وعليه مما سبق على المصارف الاسلامية العاملة في العراق توعية الجمهور والتعاملين معها افرادا وشركات بمنتجاتها المتاحة وبيان طبيعة العقود الشرعية الخاصة بها لتتحقق غاية المصارف الاسلامية وتمويلها الشرعي الملائم.

الخاتمة

من خلال ما تم بحثه في موضوع التمويل الاسلامي وصيغه المتنوعة توصلنا الى عدة النتائج وتوصيات وهي كالآتي:

اولا: النتائج:

١- يعد التمويل الإسلامي مسألة مهمة للغاية من خلال توفير الأموال المناسبة في تمويل المشاريع المختلفة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية.

٢- من مزايا التمويل الإسلامي في المجتمعات المتنوعة عدم اقترانه بالفوائد الربوية عند التأخر بالوفاء بشان المبالغ الممنوحة.

٣- يساهم التمويل الإسلامي من خلال صيغه المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية في تطوير المشاريع الموجودة المتعثرة وإنشاء مشاريع اخرى جديدة تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

٤- يشجع التمويل الاسلامي اصحاب رؤوس الأموال والمدخرات في استثمار اموالهم بصوره شرعيه متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية بما يساعد على عدم تجميد رؤوس الأموال.

٥- تتنوع صيغ التمويل الإسلامي ما بين الصيغ الاستثمارية كالمضاربة والمشاركة وصيغ تمويلية أخرى كالإجارة والاستصناع والمرابحة والسلم.

٦- ان صيغ التمويل المتنوعة وفق الشريعة الإسلامية تحقق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في حل أزمة السيولة المالية والقضاء على البطالة في المجتمع وآثارها.

٧- تبني البنك المركزي العراقي للصيغ المتنوعة للاستثمار والتمويل الاسلامي من خلال الضوابط الخاصة الصادرة بهذا الشأن والموجهة إلى المصارف الإسلامية، مما سيحقق انتشارا كبيرا للمصارف الاسلامية ودعمها اللا محدود.

ثانيا: التوصيات:

١-نوصي بتفعيل صيغ التمويل الإسلامية جميعها وفقا للغرض المحدد لها لتحقيق الهدف المنشود من قبل المصارف الإسلامية وعلى وفق توجهات البنك المركزي العراقي وضوابطه وتعليماته بهذا الخصوص، وعليه نقترح النص الآتي: "على المصارف الاسلامية العاملة في العراق كافة تبصير المتعاملين معها بصيغها المنصوص عليها في القانون وتوعية الجمهور حولها لتكون اكثر فاعلية في تحقيق الغرض منها".

٢-نوصي بضرورة تطوير المصارف الاسلامية للمنتجات المصرفية الاسلامية بما يتوافق واحكام الشريعة الاسلامية.

٣- ضرورة توعية المستثمرين وأفراد المجتمع بأهمية التعامل مع المصارف الإسلامية وادوات الاستثمار الإسلامي ونشر الوعي المصرفي لتحقيق أهداف التمويل الإسلامي المطلوبة.

٤- نقترح إيجاد هيئة تحكيم متخصصة بالمنازعات المصرفية الاسلامية كما يأتي:

١-تشكيل هيئة تحكيم تابعة للبنك المركزي العراقي تهتم بأمور التحكيم في المنازعات المصرفية الاسلامية.

٢-يتولى رئاسة الهيئة التحكيمية قاضي من الصنف الأول وعضوية عدد من المحكمين المشهود لهم بالثقافة القانونية العالية والخبرة في مجال المعاملات المصرفية الاسلامية وممن يتمتعون بالأخلاق والسمعة الحسنة ولهم معرفة بالأحكام الشرعية المتعلقة بالحل والحرمة، على أن لا يتجاوز عددهم عن اربع محكمين".

٥- ضرورة توفر الكوادر البشرية المدربة والكفؤة من الناحية الشرعية والفنية لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتعاملاته بشكل جيد وإزالة كل المعوقات التي تصادفها، وتحقيق اهداف انشاء المصارف الاسلامية.

٦-نقترح تنشيط التمويل الاسلامي في العقود والمعاملات من قبل كافة القطاعات في البلاد لما له من قدرة على التصدي للازمات المالية وانعكاساتها.

الهوامش:

(١) اصدر البنك المركزي العراقي ومن خلال دائرة مراقبة الصيرفة/ قسم مراقبة المصارف الإسلامية- شعبه التعليمات والضوابط هذه الضوابط وبالاستناد لحكم المادة ١٥ من قانون المصارف الاسلامية العراقي النافذ والخاصة بإصدار تعليمات تسهيل القانون وكذلك المادة ١٣ /اولا منه والتي تلزم المصارف الإسلامية بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هي هيئة دولية تأسست بموجب اتفاقية موقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ٢٦ شباط عام ١٩٩٠ في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في ٢٧ آذار ١٩٩١ في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح، وإنما هدفها علمي تطوير الصيغ والأدوات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء من خلال إصدارها للمعايير الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هـ.م.م.م.إ.)، ٢٠٢١).

(٣) مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هو هيئة إسلامية دولية، أنشئت في كوالالمبور في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، على يد مجموعة من المصارف المركزية في الدول الأعضاء إضافة الى البنك الإسلامي والبنك الدولي، وع من المؤسسات المالية الدولية كأعضاء مشاركين، وقد بدأت هذه الهيئة تمارس أعمالها في ١٠ آذار ٢٠٠٣، ويهدف المجلس الى تشجيع قيام وتطوير الخدمات المالية الإسلامية من خلال إيجاد معايير دولية تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويطلق على المجلس (IFSB) وهي اختصار لعبارة مجلس الخدمات المالية الإسلامية باللغة الإنكليزية Islamic financial services board، (مجلس الخدمات المالية الإسلامية (م.خ.م.إ.)، ٢٠١٩). ويعد العراق ممثلاً بالبنك المركزي العراقي عضواً فيه، إذ حصل على العضوية الكاملة بالمجلس وفقاً لقائمة المركز المنشورة على موقعه، (م.خ.م.إ.، ٢٠١٩).

(٤) تجدر الاشارة لوجود اختلاف بين المضاربة والقرض باعتبار الاخير من اهم مصادر تمويل المصارف التقليدية، اذ ان ملكية المال في المضاربة تبقى لصاحب المال ولا تنتقل للمضارب ويعد قبضه للمال امانة بيده، اما القرض فملكية المال تنتقل من المقرض للمقترض وتكون هناك علاقة المديونية بين الطرفين وتكون يد المقترض يد ضمان على المال. (الوادي وسمحان، ٢٠١٢، ١٠٢-١٠٣).

المصادر

الحافي، د. خ. ع. ا. (٢٠١٠). تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي Organized the Banking Investment In the Islamic Jurisprudence and Positive Law. (ط ١). دار الفكر الجامعي.

الرفاعي، ف. م. (٢٠٠٧). المصارف الإسلامية The Islamic Banks. (ط ٢). منشورات الحلبي الحقوقية.

الضوابط الخاصة لأدوات التمويل الإسلامي (ض.خ.أ.ت.إ.) The Special Conditions for the Islamic Financial Tools, (2018).

العجلوني، د. م. م. (٢٠١٢). البنوك الإسلامية The Islamic Banks. (ط ٣). دار المسيرة للنشر.

المصري، د. ر. ي. (٢٠٠٩). المصارف الإسلامية دراسة شرعية Islamic Banks Legality Study. (ط ٢). دار المكتبي.

المكاوي، د. م. م. (٢٠١٠). التمويل المصرفي التقليدي–الإسلامي Bank Financing the Traditional-the Islamic. (ط ١). المكتبة العصرية.

النظام الداخلي لمصرف النهرين الإسلامي في العراق (ن.د.م.ن) رقم ١ The Internal system of the Al-Nahrain Islamic Bank in Iraq No. 1, (2015).

الوادي، أ. د. م. ح.، و سمحان، د. ح. م. (٢٠١٢). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية The Islamic Banks the Theoretical Bases and the Application Process(ط ٤). دار المسيرة للنشر.

بلبشير، أ. ق.، و بلبشير، هـ. (٢٠٢٠). التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس أم تكامل The Islamic and Traditional Financial for the Small and Middle Foundation Competition or Integration. المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، ٥(1).

بلهادف، ر. (٢٠٢٠). قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي Reading In the Situation and Horizon of the Islamic Financial. مجلة إدارة الأعمال والدراسات

الاقتصادية، ٦.(1)

خلف، د. ف. ح. (٢٠٠٦). البنوك الإسلامية The Islamic Banks. (ط ١). عالم الكتب الحديث.

دعاس، ز. ب.، و أمين، ع. (٢٠١٨). صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول The Islamic Financial Formula Between the Situation and the Expectation. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ٢.(2)

دليل الخدمات المالية المصرفية الإسلامية (د.خ.م.م.إ.) The Islamic Banks Financial Services Guide. البنك المركزي العراقي.(2020)

سراج، د. م. ا. (١٩٨٩). النظام المصرفي الإسلامي The Islamic Banks System. دار الثقافة للنشر.

سعيداني، د. س. (٢٠١٧). التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية The Smallest Islamic Financial as an entrance to the local development support. مجلة الباحث الاقتصادي، ٤.(1)

علي، د. أ. ش. م. (٢٠١٠). البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية Islamic Bank in Confrontation against Financial crisis. دار الفكر الجامعي.

قانون المصارف الإسلامية العراقي (ق.م.إ.ع) رقم ٤٣ The Iraqi Islamic Banks Law No. 43, (2015).

قانون مصرف النهرين الإسلامي في العراق (ق.م.ن.إ.) رقم ٩٥ Al-Nahrain Islamic Bank Law in Iraq No. 95, (2012).

مجلس الخدمات المالية الإسلامية (م.خ.م.إ.) Islamic Financial Services Council. (٢٠١٩، سبتمبر ٢) www.ifsb.org.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هـ.م.م.م.م.إ.) Accounting and Reviewing for the Islamic Financial Organization Council. (٢٠٢١، يناير ٧). www.aaoif.com